نيابة (ال) عن الضمير بين المجيزين والمانعين
دراسة نحوية

د| بخيت فوزي جاب الله
دكتوراه في الدراسات اللغوية والنحوية

ملخص البحث:
يقوم هذا البحث على دراسة قضية نيابة أداة العريف (ال) عن الضمير, وهي قضية اختلف فيها النحاة بين مؤيد ومعارض, ولكل حجته التي تؤيد مذهبه. ولما كانت القضية تدور حول أداة التعريف (ال) أفاض النحويون في الحديث عنها, وتوسعوا فيها, وذلك لما لـ(ال) من أهمية في الاستعمال اللغوي. فجاء البحث لرصد ما وقع بينهم من خلاف في هذه القضية محاولا ترجيح ما يراه الباحث أقرب للصواب.

مقدمة:

تعد (ال) من الأدوات المختصة بالأسماء, فهي علامة من علامات الاسمية, وهي من الأدوات التي تشغل حيزا كبيرا في الفكر النحوي, إذ لا يكاد باب من أبواب النحو يخلو من الحديث عن (ال) كونها علامة التعريف المشهورة, ومسألة التعريف والتنكير مدار الحديث في جل المباحث النحوية المختلفة.

هذا, وقد اختلف النحاة في (ال) بين ما كانت الهمزة أصلية أو زائدة, وهل المعرف الألف واللام أو اللام فقط, قال صاحب كتاب اللامات:" اعلم أن الألف واللام اللتين للتعريف وكذلك قولك: الرجل والغلام والثوب والفرس وما أشبه ذلك، للعلماء فيها مذهبان: أما الخليل فيذهب إلى أن الألف واللام كلمة واحدة مبنية من حرفين بمنزلة (من ولم وإن) وما أشبه ذلك، فيجعل الألف أصلية من بناء الكلمة بمنزلة الألف في إن وأن, واستدل على ذلك بقول الشاعر:

دع ذا وعجل ذا وألحقنا بذل ... بالشحم إنا قد مللناه بجل

قال: أراد أن يقول ألحقنا بالشحم فلم تستقم له القافية فأتى باللام ثم ذكر الألف مع اللام في ابتداء البيت الثاني فقال: الشحم. فدل ذلك على أن الألف من بناء الكلمة قال: وهو بمنزلة قول الرجل إذا تذكر شيئا قدي ثم يقول قد كان كذا وكذا فيرد قد عند ذكر ما نسيه فهذا مذهب الخليل واحتجاجه؛ وأما غيره من علماء البصريين والكوفيين فيذهبون إلى أن اللام للتعريف وحدها وأن الألف زيدت قبلها ليوصل إلى النطق باللام لما سكنت لأن الابتداء بالساكن ممتنع في الفطرة كما أن الوقف على متحرك ممتنع" وهذا المذهب تبناه سيبويه من البصريين([1])، واستدل من خالف الخليل على ضعف مذهبه, بـ" أن اللام قد وجدت في غير هذا الموضع وحدها تدل على المعاني نحو لام الملك، ولام القسم، ولام الاستحقاق، ولام الأمر وسائر اللامات التي عددناها في أول الكتاب، ولم توجد ألف الوصل في شيء من كلام العرب تدل على معنى ولا وجدت ألف الوصل في شيء من كلام العرب تكون من أصل الكلمة في اسم ولا فعل ولا حرف فيكون هذا ملحقا به، وكيف تكون ألف الوصل من أصل الكلمة، وقد سميت وصلا؟ ومع ذلك، فإن الخليل نفسه قال: إنما سميت ألف الوصل بهذا الاسم لأنها وصلة للسان إلى النطق بالساكن، وقال غيره إنما سميت ألف الوصل لاتصال ما قبلها بما بعدها في وصل الكلام وسقوطها منه فقد بان لك مذهب الخليل واحتجاجه ومذهب العلماء واحتجاجهم."([2])

وزعم ابن مالك أنه لا خلاف بين سيبويه والخليل في أن المعرف (أل), وقال:" وإنما الخلاف بينهما في الهمزة أزائدة هي أم أصلية, واستدل على ذلك بمواضع أوردها من كلام سيبويه([3]). قال ابن هشام:" وتلخيص الكلام أن في المسألة ثلاث مذاهب أحدها

---

[1]() لم يستعمل سيبويه كلمة لام التعريف, وإنما يستعمل دائما كلمة الألف واللام, مما يدل على أنه يتفق مع الخليل ولا يخالفه, انظر الكتاب 2\5, 2\25 وما بعدها.

[2]() كتاب اللامات42.

[3]() شرح التسهيل 1\253.

أن المعرف أل والألف أصل, الثاني: أن المعرف أل والألف زائدة. الثالث: أن المعرف اللام وحدها." ([1])

والقارئ لهذا الخلاف يجد أنه خلاف لفظي لا طائل من ورائه, كما قال ابن هشام:" هذا خلاف لفظي، والمقصود في العلوم إذا قيل خلاف لفظي؛ أي أنه خلاف واقع بين العلماء لكن ثمرته ليس له ثمرة عملية، قد يكون فيه ثمرة جدلية أو ثمرة ذهنية تعويد على استنباط العلل واستنباط الحكم في الأمور، أو طريقة استنباط الأدلة ولكنه لا يترتب عليه عمل، لا ثمرة له ولذلك فالخلاف لفظي، وإذا كان الخلاف لفظيا فالأولى ألا يتوسع فيه كثيرًا ويكتفى بالخلافات التي لها ثمرة، على كل حال وجود "أل" معناها أن الكلمة معرفة، سواء كان المعرف الكلمة كلها يعني "أل" كاملة أو حرف واحد منها وهو اللام".([2])

والذي تراه الدراسة أن المعرف هو " ال" والألف أصل.

<u>أنواع أل :</u>

ذكر النحاة لـ(أل) أربعة عشر نوعا([3]), لعل من أهمها: (ال) النائبة مناب الضمير, وهي موضوع هذا البحث.

---

[1]() شرح قطر الندى وبل الصدى 112.

[2]() شرح قطر الندى وبل الصدى 3.

[3]( ) من أنواعها: 1- أل التعريف, وهي بدورها تنقسم إلى ثلاثة أنواع: أ- أل العهدية, هي التي عهد مصحوبها، بتقدم ذكره. نحو: جاءني رجل فأكرهت الرجل، أو بحضوره حساً، كقولك لمن سدد سهماً: القرطاس، أو علماً، كقوله تعالى " إذ هما في الغار ".

ب- بيان الجنس. نحو قوله تعالى:" وجعلنا من الماء كل شيء حي".

جـ- الاستغراقية, نحو قوله تعالى :" خلق الإنسان ضعيفا" أي كل إنسان.

جـ_ الاستغراقية, نحو قوله تعالى : " وخلق الإنسان ضعيفا".

2- أن تكون للغلبة. نحو البيت للكعبة، والمدينة لطيبة. وهذه هي، في الأصل، التي للعهد. ولكن مصحوبها لما غلب على بعض ماله معناه صار علماً بالغلبة، وصارت أل لازمة له، وسلبت التعريف. ولا تحذف منه إلا في نداء، أو إضافة، أو نادر من الكلام.

3- أن تكون للمح الصفة. نحو: الحارث، والعباس. وحقيقة هذه أنها حرف زائد، للتنبيه على أن أصل الحارث ونحوه، من الأعلام، الوصفية. وقول أبي موسى ويعرض في العهدية الغلبة ولمح الصفة فيه نظر، لأن أل في: الحارث، والعباس، ونحوهما، لم تكن عهدية فعرض لها اللمح.

فإن قلت: بل هي التي للعهد، دخلت على هذه الأوصاف،

قبل العلمية، ثم أقرت بعد العلمية، لتفيد هذا المعنى، كما فعل في التي للغلبة! قلت: هذا فاسد، لأن التي للمح الصفة إنما زيدت، بعد العلمية، ولذلك يجوز حذفها. ولو كانت قبل العلمية، ثم أقرت بعد العلمية، للزمت، لأن ما فارنت الألف واللام نقله أو الاتجاله لزمته.

وظاهر كلام ابن مالك أن الألف واللام المذكورة للمح الأصل، لا للمح الوصف. ولذلك مثل بالفضل والنعمان، وليسا بوصفين، في الأصل.

4- أن تكون زائدة لازمة. وذلك في ألفاظ محفوظة. منها: الذي، والتي، وفروعهما من الموصولات. ومنها: اللات اسم الصنم. ومنها: الآن. وإنما حكم على الألف واللام في هذه الألفاظ بالزيادة، لأن تعريفها بغير الألف واللام؛ أما الموصولات فبالعهد الذي في صلاتها، على المختار. وأما اللات فبالعلمية. وأما الآن فقيل: تعريفه بلام مقدرة ضمن معناها، ولذلك بني. وقيل تعريفه بحضور مسماه، كتعريف اسم الإشارة.

النيابة لغة:

جاء في تاج العروس:" ناب ينوب منابا: قام مقامه. والنوبة والنيابة بمعنى. نقول: جاءت نوبك ونيابتك, وهم يتناوبون النوبة في الماء وغيره". ([1]) وقال ابن منظور:"ناب عني

5- أن تكون زائدة غير لازمة. وهي ضربان: زائدة في نادر من الكلام، وزائدة للضرورة.
فالزائدة، في نادر الكلام، كزيادتها فيما حكاه الكوفيون، من قول العرب: الخمسة العشر الدرهم.
والزائدة للضرورة إما في معرفة، كقوله: باعد أم العمرو من أسيرها وإما في نكرة، كقوله:
رأيتك، لما أن عرفت وجوهنا ... صددت وطبت النفس، يا قيس عن عمرو
وذلك في الشعر كثير.
6- أن تكون عوضاً من الضمير. هذا القسم قال به الكوفيون.
7- أن تكون عوضاً من الهمزة. وذلك الألف واللام في اسم الله تعالى، على قول من جعل أصله إلاهاً، وقال بأن الهمزة، التي هي فاء الكلمة، حذفت اعتباطاً، لا للنقل. وهو قول الخليل، فيما رواه عنه سيبويه. قال الزمخشري: ولذلك قيل في النداء: يا أله، بقطع الهمزة، كما يقال: يا إلاه. قلت: علل الجوهري في الصحاح قطع الهمزة، بأن الوقف نوي على حرف النداء، تفخيماً للاسم. ونظر سيبويه هذا الاسم الشريف بالناس. قال: مثله الناس أصله أناس. وظاهر هذا أن الألف واللام في الناس عوض من الهمزة، كما قال بعضهم. وقال المهدوي: ليست الألف واللام في الناس للتعويض من الهمزة، وإن كان سيبويه قد شبهه به، فإن تشبيهه إنما وقع على حذف الهمزة من أناس، في حال دخول الألف واللام، لا على أنهما بدل من المحذوف، كما كانا في اسم الله تعالى بدلاً. ويقوي ذلك ما أنشده المبرد عن أبي عثمان، من قول الشاعر:
إن المنايا يطلعن ... على الأناس، الآمنينا
فلو كان عوضاً لم تجتمع الهمزة مع المعوض منه.
8- أن تكون للتعظيم والتفخيم. ذهب إلى ذلك بعض الكوفيين، فجعل الألف واللام في اسم الله تعالى جاءتا للتفخيم والتعظيم. واعترض بأنا لم نجد اسماً فخم وعظم، بدخول الألف واللام. وللمنتصر أن يقول: وجدنا لهذا الاسم خصائص، فما ينكر أن يكون هذا منها؟ قلت: نقل المهدوي، عن سيبويه، أن الألف واللام في هذا الاسم الشريف للتعظيم كما تقدم عن بعض الكوفيين. وفي الألف واللام، في هذا الاسم الشريف، أقوال ذكرتها في إعراب البسملة.
9- أن تكون بقية الذي. قال بذلك بعض النحويين، في مواضع، منها قول الشاعر:
من القوم، الرسول الله منهم ... لهم، دانت رقاب بني معد
أي: الذين رسول الله منهم. فحذف الاسم، اكتفاء بالألف واللام.
وذهب بعضهم إلى أنها، في هذا البيت، زائدة. والصحيح أنها أل الموصولة. وذهب بعض النحويين إلى أن أل في قول الشاعر: ما أنت بالحكم الترضى حكومته بقية الذي.
10- الموصولة. وهي الداخلة على الصفات. نحو: الضارب، والمضروب. وفيها ثلاثة أقوال: الأول أنها حرف تعريف، لا موصولة. وهو مذهب الأخفش. والثاني أنها حرف موصول، لا اسم موصول. وهو مذهب المازني. والثالث أنها اسم موصول. وهو مذهب الجمهور. ولكل قول أدلة، يطول ذكرها. والصحيح مذهب الجمهور، لعود الضمير إليها، في نحو: الضاربها زيد هند.
وشذ وصلها بالمضارع، في قول الشاعر: ما أنت بالحكم الترضى حكومته وقد وردت، من ذلك، أبيات. وذهب ابن مالك إلى جواز ذلك في الاختيار، وفاقاً لبعض الكوفيين. وشذ وصلها بالجملة الاسمية، في قوله: من القوم، الرسول الله منهم وقد تقدم، وبالظرف في قول الراجز:
من لا يزال شاكراً على المعه ... فهو حر، بعيشة، ذات سعه
أي: على الذي معه. وهذه الأنواع يمكن ردها إلى الأقسام الثلاثة المشهورة, وهي: المعرفة والموصولة والزائدة.
انظر الجني الداني في حروف المعاني ص 203-204. وانظر شرح التسهيل399/3,وانظر شرح التوضيح186/1,توضيح المقاصد 356/1- 357, شرح ابن عقيل 185/1.
[1]() تاج العروس مادة (نوب).

فلان ينوب نوبا ومنابا أي: قام مقامي, وناب عني. والنوب: اسم لجمع نائب, زائر وزور, وقيل: هو جمع, والنوبة: الجماعة من الناس".([1])

النيابة اصطلاحا:

لا يكاد يختلف المعنى الاصطلاحي عن المعنى اللغوي لمصطلح النيابة, وإن لم يصرح به النحاة, فمصطلح النيابة من المصطلحات التي لم يضع لها النحاة القدامى حدا أو تعريفا اكتفاءً – فيما يبدو – بوضوح معناه, أو بفهم المخاطب , وهذا شأن كثير من المصطلحات النحوية الأخرى, كما أن النحاة لم يذكروا هذا المصطلح صراحة, وإنما عبروا عنه بمسميات أخرى متقاربة الدلالة للدلالة على نيابة كلمة مناب أخرى, منها: قولهم: سد كذا مسد كذا([2]) ,أو قام مقامه([3]),أو يحل محله([4]) أو عوضا عنه([5]), أو خلف عنه([6]), وكلها بمعنى ناب عنه.

وأول من استعمل مصطلح النيابة فيما يبدو هو ابن مالك, قال:" حروف المعاني مقصودها النيابة عن أفعال على سبيل الإنشاء, فالجمع بينها وبين تلك الأفعال ممتنع لامتناع الجمع بين نائب ومنوب عنه, ولهذا امتنع الجمع بين لعل وأترجى, وبين إلا وأستثني."

كما أكد بعض النحاة على أن مصطلح نائب الفاعل الذي استقر عند ابن هشام من ابتكار ابن مالك من علماء القرن السابع الهجري، الذي ينتمي إلى المدرسة الأندلسية([7]) ، يقول الأستاذ عبد السلام هارون: "نائب الفاعل: قد يظن أن هذا المصطلح النحوي قديم أصيل وإنما هو مصطلح طارئ ابتدعه نحوي متأخر هو محمد بن عبد الله بن عبد الله ابن مالك صاحب الألفية؛ أي في القرن السابع الهجري؛ إذ كانت حياته بين سنتي 600/ 672".([8]) وقال أبو حيان: لم أر مثل هذه الترجمة لغير ابن مالك, والمعروف باب المفعول الذي لم يسم فاعله".([9])، وقال الشيخ الخضري في حاشيته علي الألفية: هذه الترجمة مصطلح المصنف، وهي أولى وأخصر من قول الجمهور: المفعول الذي لم يسم فاعله؛ لأنه لا يشمل غير المفعول مما ينوب كالظرف، ولأنه ـ أي قول الجمهور ـ يشمل المفعول الثاني في نحو أعطي زيد دينارا، فالتسمية القديمة إذن غير جامعة؛ لأنها تخرج الظروف, وغير مانعة؛ لأنها تدخل المفعول الثاني".([10])

---

[1]() لسان العرب مادة (نوب).
[2]() الكتاب , توضيح المقاصد 288/2.
[3]() التعليقة على كلام سيبويه 55/1, الاقتراح في أصول النحو 328/1.
[4]() شرح الأشموني 200/2. شرح التوضيح 506/1.
[5]() شرح المفصل 89/2, همع الهوامع 179/1.
[6]() شرح الأشموني 466/1.
[7]() المدارس النحوية ص309/288.
[8]() كناشة النوادر ص46.
[9]() ارتشاف الضرب2\184.
[10]() حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك 167/1.

وعقد خالد الأزهري أبوابا للنيابة عند حديثه عن العلامات الفرعية, قال:" وعلامات فروع" نائبة "عن هذه العلامات" أصول وهي عشرة: ثلاثة تنوب عن الضمة، وهي: الواو والألف والنون، وأربعة تنوب عن الفتحة، وهي: الكسرة والألف والياء وحذف النون، واثنان ينوبان عن الكسرة، وهما الفتحة والياء، وواحدة تنوب عن حذف الحركة، وهي حذف حرف العلة، أو حذف النون..." ([1])

ورأى الأشموني عند حديثه عن نيابة المفعول به عن الفاعل أن" النيابة مشروطة بأن يغير الفعل عن صيغته الأصلية إلى صيغة تؤذن بالنيابة".([2]) وهذا أمر جوهري لأمن اللبس.

وعلى الكلام السابق يتضح استعمال النحاة القدامى مسميات كثيرة تدل على النيابة, وكلها مسميات متقاربة المعنى والدلالة. ومن خلال ما رصد من هذه المسميات يمكن وضع مفهوم للنيابة من خلال ما يفهم من ظاهر كلام النحاة, فالنيابة هي: استعمال كلمة مكان أخرى تفيد فائدتها, وتؤدي وظيفتها في الكلام دون إخلال.

الفرق بين النيابة والعوض:

من المصطلحات التي استعملها النحاة للدلالة على النيابة مصطلح العوض, فكثيرا ما يقولون: وأل عوض عن الضمير([3]), والحقيقة أن بين العوض والنيابة فرق, حيث إن النيابة تكون في غير الحروف كالأسماء أما العوض فهو بين الحروف, وهذا ما يفهم من كلام النحاة أنفسهم, قال أبو حيان:" قد يكون التعويض مكان المعوّض, كما قالوا: يا أبت, فالتاء عوض من ياء المتكلم, وقد يكون العوض في الآخر من محذوف كان في الأول كعدة وزنة وعكسه كاسم واست, لما حذفوا من آخره لا الكلمة عوضوا في أوله همزة وصل. وقد يكون التعويض من حرف ليس أولا ولا آخرا فيعوض منه حرف آخر, نحو زنادقة في زناديق." ([4]).

كما أن العوض خلاف البدل, قال أبو البقاء:" والعوض مخالف للبدل, فبدل الشيء يكون في موضعه والعوض يكون في غير موضع المعوض عنه." ([5])

والنيابة تعد نوعا من البدل, حيث إن الكلمة تنوب مناب أختها فتشغل موقعها, وتأخذ أحكامها, لوجود هذا الفرق بين المصطلحين وجب التنبيه عليه.

<u>اختلاف النحاة في نيابة (ال) عن الضمير:</u>

تعد مسألة نيابة (ال) مناب الضمير من المسائل الخلافية في النحو العربي, نظرا لكون " ال" حرفا, والضمير اسما. وهو ما جعل النحاة ينقسمون على قسمين: قسم مؤيد لنيابة" ال" مناب الضمير, يمثله الكوفيون, وجماعة من البصريين على رأسهم سيبويه

---

[1]() أنظر أبواب النيابة في شرح التصريح 57/1 وما بعدها.

[2]() شرح الأشموني 414/1.

[3]() شرح شافية ابن الحاجب 124/4. شرح الأشموني 185/1.

[4]() الأشباه والنظائر 128/1.

[5]() التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين 135/1, وانظر الأشباه والنظائر 128/1, مسائل خلافية في النحو ص61.

وابن مالك, وقسم آخر مانع لهذا الأمر وعليه جمهور البصريين, ويمكن عرض هذا الخلاف على النحو الآتي:

أ- الفريق المؤيد لنيابة أل عن الضمير:

ذهب الكوفيون وبعض البصريين إلى القول بنيابة (أل) عن الضمير, ومن ثم يصح الربط بها كما يصح الربط بالضمير, قال الفراء:" قال: والعربُ تجعل الألف واللام خَلفا من الإضافة فيقولون: مررتُ عَلَى رجلٍ حَسَنَةٍ الْعَيْنُ قَبِيحٍ الأنفُ والمعنى: حسنةٍ عَيْنُه قَبِيحٍ أنفهُ. ومنه قوله (فَإِنَّ الْجَحِيمَ هِيَ الْمَأْوَى) فالمعنى- والله أعلم: مأواهُ. ومثله قول الشاعر:

ما ولدتكم حيّة بنة مالك ... سِفَاحًا وَمَا كانت أحاديث كاذب

ولكن نرى أقدامنا فِي نعالكم ... وآنُفَنا بين اللحى والْحَواجِبِ

ومعناهُ: ونرى آنفنا بين لِحاكم وحواجبكم فِي الشبة**".** ([1])

وسوى سيبويه بين ال والضمير عند تفسيره لقول العرب: ضرب زيد الظهر والبطن بقوله: أي ظهره وبطنه, وبين مطرنا سهلنا وجبلنا ومطرنا السهل والجبل. فيمن رفع الظهر والسهل على البدل, قال سيبويه:" هذا باب من الفعل يُبْدَلُ فيه الآخِرُ من الأوّل ويُجْرَى على الاسم كما يُجْرَى أَجْمعُونَ على الاسم، وَيُنْصَبُ بالفعل لأنه مفعول.

فالبَدَلُ أن تقول: ضرِبَ عبدُ الله ظهرُه وبطنهُ، وضُرِبَ زيدٌ الظَّهرُ والبطنُ، وقُلِبَ عمروٌ ظهرهُ وبطنهُ، ومُطِرْنَا سَهْلُنا وجَبَلُنا، ومُطِرنا السَّهْلُ والجبل. وإن شئتَ كان على الاسم بمنزلة أَجمعين توكيداً"([2]).

فالظاهر من قوله أنه موافق لقول الفراء، من أن (ال) نائبة مناب الضمير, وأن مثل هذا الكلام ليس على تقدير "منه" كما يرى جمهور البصريين, إذ لو كان ذلك لاستوى وجود الألف واللام وعدمها، كما استويا في مثل: البر الكرّ بستين، فكان يجوز أن يقال ضُرب زيد ظهر وبطن ومطرنا سهل وجبل، كما جاز أن يقال البر الكر بستّين، والتمر منوان بدرهم، لأن البعضية مفهومة مع عدم الألف واللام، كما هي مفهومة مع وجودهما. كما أن سيبويه سبق واشترط في بدل البعض والاشتمال أن يشتمل كل منهما على ضمير يعود على المبدل منه.

وممن أجاز نيابة (ال) عن الضمير أبو الحسن ابن خروف, وعزاه إلى جماعة من أئمة النحو([3]), كما أنكر ابن خروف أن تكون هذه المسألة من مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين. قال: "لا ينبغي أن يجعل بينهما خلافٌ، لأن سيبويه قد جعل الألف واللام عوضًا من الضمير في قوله في باب البدل: "ضُرِبَ زيدٌ الظَهرُ والبطنُ" وهو يريد: ظهره وبطنه، ولم يقل الظهر منه ولا البطن منه([4]).

---

[1]() معاني القرآن 408/2.

[2]() الكتاب 158/1.

[3]() شرح التسهيل 261/1.

[4]() شرح التسهيل 261/1.

وكان ابن خروف قد أنكر على أبي علي والزمخشري قولهم, في قوله تعالى (جنات عدن مُفَتّحةً لهم الأبواب) أن الأبواب بدل من ضمير مستكن بمفتحة." قال:" وهذا تكلف يوجب أن يكون الأبواب مرتفعًا بمفتحة المذكور، على القول بأن العامل في البدل والمبدل منه واحد، أو بمثله مقدرا، على القول بأن العامل في البدل غير العامل في المبدل منه. وعلى كل حال قد صح أن "مفتحة" صالح للعمل في الأبواب، فلا حاجة إلى تكلف إبدال([1]).

وقال أيضا: "وحمل أبو علي وغيره من المتأخرين هذا المرفوع على البدل من ضمير في الصفة([2])، ولا يطرد لهم ذلك في مثل: مررت برجل كريمٍ الأبُ، وحسن وجهُ الأخ، لا سبيل إلى البدل في هذا وأمثاله، فإذا امتنع البدل، فالباب كله على ما ذهب إليه الأئمة"([3]).

وعلى ذلك يتبين أن كلام ابن خروف قد تضمن "أن الحكم على المرفوع المشار إليه بغير البدلية هو مذهب الأئمة، وكفى بنقله شاهدًا([4]).

ولا خلاف في أن "الحاجة إلى الضمير في بدل البعض كالحاجة في السببي المرفوع بما جرى على ما هو من سببه، فقد قامت الألف واللام مقام الضمير على كل تقدير"([5]).

وإذا كان الكوفيون وبعض البصريين يجيزون نيابة أل عن الضمير فإن الزمخشري ذهب إلى أبعد من ذلك في أنها تنوب عن الاسم الظاهر قال الزمخشري في (وعلم ءادم الأسماء)[البقرة :31] إن الأصل أسماء المسميات فجوز إنابتها عن الظاهر"([6]) . قال ابن هشام:" ولا أعلم أحدا قال بهذا قبله"([7]), ورد عيه البغدادي, بأن ابن جني قال بإنابة أل عن الظاهر المضاف إليه, قال ابن جني في شرحه لديوان المتنبي عند قوله:

وفينا السيف حملته صدوق إذا لاقى وغاربه لجوج

أراد سيف الدولة فجعل (أل) التي للعهد عوضا عن المضاف إليه بعد حذفه لما كان معروفا, وهو جائز, انتهى".([8])

---

[1]() شرح التسهيل261/1.

[2]() إعراب القرآن المنسوب للزجاج323/1.

[3]() شرح التسهيل 261/1.

[4]() شرح التسهيل262/1.

[5]() شرح التسهيل 262/1.

[6]( ) الكشاف 126/1.

[7]( ) شرح بانت سعاد ص 28.

[8]( ) الفسر شرح ابن جني الكبير على ديوان المتنبي2/ 78, وانظر حاشية البغدادي على شرح بانت سعاد 696/1.

وقال البغدادي: وقال بعض مشايخنا: المعرف بـ(ال) العهدية في معنى المضاف بالإضافة العهدية, إذا لا فرق بين قولك: رأيت الأمير, ورأيت أمير البلد, فلا يتصور الخلاف إلا في محل يحتاج فيه الضمير للربط ونحوه, وتنوب عنه (أل) في ذلك"([1]).

وممن ذهب إلى جواز نيابة (ال) عن الضمير ابن مالك, حيث ذكر في سياق حديثه عن الصفة المشبه الرافعة للاسم المحلى بـ(ال) قوله:" وقد تعامل غير الرافعة ما هي له إن قرن بـ(ال) معاملتها إذا رفعتهن فأشرت بذلك إلى أنه قد يقال مررت برجل حسنةٍ العين كما يقال حسنت عينه. ([2])

يتبين من كلام ابن مالك أن (ال) مساوية للضمير, ولعل هذا ما يشير إليه كلام ابن جني, قال في قولهم: قولهم مررت برجل حسن الوجه:" واختيارهم أن يكون الوجه معرفا وإن كان قد يمكن أن تقول مررت برجل حسن وجه وحسن وجها, وإنما اختاروا هنا تعريف الوجه؛ لأنه منقول من قولهم مررت برجل حسن وجهه هذا أصل الكلام, فلما سلبوه تعريف الإضافة عوضوه منه تعريف اللام, فقالوا: مررت برجل حسن الوجه ." ([3])

فوقوع الاختيار على (ال) لتقوم مقام الضمير ما كان ليحدث إلا إذا كان بين (ال) والضمير درجة من درجات التساوي.

ولعل في تعليل ابن مالك لنيابة (ال) مناب الضمير ما يشير إلى ذلك قال:" لما كان حرف التعريف بإجماع مغنيا عن الضمير في نحو: مررت برجل فأكرمت الرجل، جاز أن يغني عنه في غير ذلك لاستوائهما في تعيين الأول، ولذلك لم يختلف في جواز مررت برجل حسنٍ وجهُ أبيه، واختلف في جواز نحو: مررت برجل حسنٍ وجهُ أب، إذ ليس فيه ضمير ولا حرف تعريف، والمنع به أولى، وهو مذهب سيبويه"([4]).

فعلى هذا يقال مررت برجل حسان الغلمان، وبرجل كريمة الأم، وبامرأة كريم الآباء وكريم الأب، كما يقال مررت برجال حسان غلمانهم وبرجل كريمة أمه وبامرأة كرام آباؤها وكريم أبوها ومنه قول الشاعر :

أيا ليلةً خُرْسَ الدَّجاجُ سَهرتُها ... ببغدادَ ما كادتْ عن الصُّبْح تَنْجلي

فقال خُرس الدجاج كما يقال خرساء دجاجها. ومثله قول الآخر:

فماحت به غرَّ الثنايا مفلّجا ... وسيمًا جلا عنه الظلام موشّما

أراد فمًا غر الثنايا، فجمع مع الألف واللام، كما يجمع مع الضمير إذا قيل فماحت فمًا غُرًا ثناياه. ومثله قول الآخر في وصف عقاب:

تأوي إلى قُنُّة خلقاءَ راسيةٍ ... حُجْن المخالبِ لا يغتالُها الشِبَع

---

[1]( ) حاشية البغدادي على شرح بانت سعاد 696/1.

[2]() شرح التسهيل 261/1.

[3]( ) سر صناعة الإعراب2/ 454.

[4]() شرح التسهيل262/1.

فقال حجن المخالب، كما يقال حجن مخالبها، أي لا يغتالها فقد الشبع([1]).

وقيد ابن مالك جواز نيابة (ال) بغير الصلة:" وأشرت بقولي: وقد تقوم في غير الصلة مقام ضمير إلى نحو: مررت برجل حسنٍ الوجهُ، بتنوين حسن ورفع الوجه، على معنى: حسنٍ وجهُه، فالألف واللام عوض من الضمير، وبهذا التعويض قال الكوفيون وبعض البصريين. ([2]).

وفي كلام الرضي ما يفهم منه جواز نيابة (ال) عن الضمير, قال الرضي في باب الإضافة عند توجيه الحسن الوجه:" اللام بدل عن الضمير في مثل هذا المقام مطردا, وفي غيره أيضا عند الكوفيين كما في قوله:

لحافي لحاف الضيف والبرد برده. ([3])

والأولى أن يقوم مقامه فيما لم يشترط فيه الضمير, وقال في باب البدل أيضا: قال الكوفيون: يجوز سد اللام مسد الضمير نحو قولهم : مطرنا السهل والجبل, أي: مطرت أرضنا على حذف المضاف سهلها وجبلها, فهو نحو قوله:

لحافي لحاف الضيف والبرد برده. أي: بردي برده."

أي: وبردى برده".([4])

وقال أبو شامة في قوله:" بدأت ببسم الله في النظم" إن الأصل في نظمي فجوز إنابتها عن ضمير المتكلم([5]). وعلق ابن هشام على كلام أبي شامة, بقوله:" المعروف من كلامهم إنما هو التمثيل بضمير الغائب([6]). وإن كان ابن هشام نفسه أطلق نيابة ال عن الضمير سواء كان الضمير للغيبة أو للمتكلم, فمن شواهده في شرح بانت سعاد قوله تعالى(واشتعل الرأس شيبا) أي: اشتعل رأسي([7]).

وعلق ابن عاشور على قوله تعالى:" لَا تُضَارَّ وَالِدَةٌ بِوَلَدِهَا وَلَا مَوْلُودٌ لَهُ بِوَلَدِهِ وَعَلَى الْوَارِثِ مِثْلُ ذَلِكَ".بقوله:" الظاهر أن المراد وارث الأب وتكون أل عوضاً عن المضاف إليه, كما هو الشأن في دخول أل على اسم غير معهود ولا مقصود جنسه, وكان ذلك الاسم مذكوراً بعد اسم يصلح لأن يضاف إليه كما قال تعالى : { لئن لم ينته لنسفعا بالناصية } [العلق : 15] وكما قال : { وأما من خاف مقام ربه ونهى النفس عن الهوى فإن الجنة هي المأوى } [النازعات : 40 41] أي نهى نفسه؛ فإن الجنة هي مأواه ، وقول إحدى نساء حديث أم زرع : «زوجي المَسُّ مَسُّ أَرْنَب والرّيح رِيح زَرْنَب» وما سماه الله تعالى وارثاً إلاّ لأنه وارث بالفعل لا من يصلح لأن يكون وارثاً على تقدير موت غيره؛ لأن اسم

---

[1]() شرح التسهيل 101/3.

[2]() شرح التسهيل 261/1.

[3]( ) شرح الرضي على الكافية 441/3.

[4]( ) شرح الرضي على الكافية 2/ 390.

[5]() همع الهوامع 311/1.

[6]() مغني اللبيب 78/1, وانظر همع الهوامع 311/1.

[7]( ) شرح بانت سعاد ص 28.

الفاعل إنما يطلق على الحال ما لم تقم قرينة على خلافه فما قال : { وعلى الوارث } إلاّ لأن الكلام على الحق تعليق بهذا الشخص في تركة الميت وإلاّ لقال : وعلى الأقارب أو الأولياء مثل ذلك على أنه يكون كلاماً تأكيداً حينئذٍ؛ لأن تحريم الإضرار المذكور قبله لم يذكر له متعلق خاص؛ فإن فاعل { تضار } محذوف . والنهي دال على منع كل إضرار يحصل للوالدة فما فائدة إعادة تحريم ذلك على الوارث كما قدمناه آنفاً "([1]).

وكذا قال ابن عطية في قوله تعالى:" تعالى: وَكَتَبْنا لَهُ فِي الْأَلْواحِ الآية، الضمير في لَهُ عائد على موسى عليه السلام، والألف واللام في الْأَلْواحِ عوض من الضمير الذي يقدر وصله بين الألواح وموسى عليه السلام، تقديره في ألواحه، وهذا كقوله تعالى:

فَإِنَّ الْجَنَّةَ هِيَ الْمَأْوى [النازعات: 41] مأواه انتهى(2)

---

[1]() التحرير والتنوير2/434.

(2) المحرر الوجيز 2/452.

وقال ابن عاشور في قوله:" وقوله والله رؤوف بالعباد }" والظاهر أن التعريف في قوله (العباد) تعريف استغراق ، لأن الله رؤوف بجميع عباده وهم متفاوتون فيها... ويجوز أن يكون التعريف تعريف العهد أي بالعباد الذين من هذا القبيل أي قبيل الذي يشري نفسه ابتغاء مرضاة الله ...ويجوز أن يكون (أَلْ) عوضاً عن المضاف إليه كقوله { فإن الجنة هي المأوى } [النازعات : 41] ، والعباد إذا أضيف إلى اسم الجلالة يراد به عباد مقربون قال تعالى : { إن عبادي ليس لك عليهم سلطان } في [سورة الحجر : 42] .

ثم قال له : وانظر إلى العظام كيف ننشرها ، والظاهر أنّ المراد عظام بعض الآدميين الذين هلكوا ، أو أراد عظام الحمار فتكون (أل) عوضاً عن المضاف إليه فيكون قوله إلى العظام في قوة البدل من حمارك إلاّ أنّه برز فيه العامل المنويّ تكريرُه. انظر التحرير والتنوير 3/20.

وجاء في قوله تعالى:" فجاسوا خلال الديار" قال ابن عاشور:" والتعريف في الديار } تعريف العهد ، أي ديياركم ، وذلك أصل جعل (ال) عوضاً عن المضاف إليه . وهي ديار بلد أورشليم فقد دخلها جيش بختنصر وقتل الرجال وسبى ، وهدم الديار ، وأحرق المدينة وهيكل سليمان بالنار . ولفظ (الديار) يشمل هيكل سليمان = = لأنه بيت عبادتهم ، وأسر كل بني إسرائيل وبذلك خلت بلاد اليهود منهم . ويدل لذلك قوله في الآية الآتية : { وليدخلوا المسجد كما دخلوه أول مرة } . **التحرير والتنوير 8/259.**

وجاء في قوله تعالى:" وإليّ المصير" قوله: وجملة { إلي المصير } استئناف للوعظ والتحذير من مخالفة ما أوصى الله به من الشكر له . وتعريف { المصير } تعريف الجنس ، أي مصير الناس كلهم . ولك أن تجعل أل عوضاً عن المضاف إليه. **التحرير والتنوير11/201.**

ونَصب { والجبال } يجوز أن يكون على طريقة نصب { والأرض بعد ذلك دحاها } ويجوز أن يكون عطفاً على { ماءها ومرعاها } ويكون المعنى : وأخرج منها جبالها ، فتكون (ال) عوضاً عن المضاف إليه مثل { فإن الجنة هي المأوى } [النازعات : 41] أي مأوى من خافَ مقام ربه فإن الجبال قطع من الأرض ناتئة على وجه الأرض . **التحرير والتنوير 13/158.**

قوله: {تَجْرِي مِن تَحْتِهَا الأَنْهَارُ} هذه الجملةُ في مَحَلِّ نصبٍ لأنها صفةٌ لجنَّات. قال السمين الحلبي:" والألف واللامُ في "الأنهار" للجنس، وقيل: للعَهْدِ لِذِكْرِها في سورة القتال. وقال الزمخشري: "يجوزُ أَنْ تَكونَ عوضاً من الضمير كقوله: {وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْباً} أي: أنهارُها"، بمعنى أنَّ الأصلَ: واشتعلَ رأسي، فَعَوَّض "أل" عن ياء المتكلم، وهذا ليس مذهب البصريين، بل قال به بعض الكوفيين، وهو مردودٌ بأنه لو كانت "أل" عوضاً من الضمير لَما جُمع بينهما، وقد جُمع بينهما، قال النابغة:

رَحِيبٌ قِطَابُ الجَيْبِ منها رفيقةٌ * بجَسِّ النَّدامى بَضَّةُ المُتَجَرِّدِ

[فقال: الجيبِ منها]، وأمَّا ما وَرَدَ وظاهرُه ذلك فيتأتى تأويله في موضِعِه. انظر الدر المصون 1/161.

وقال صاحب دليل الطالبين:" والمختار جواز نيابة ال عن الضمير".[1]وإذا كان من القدماء من أجاز نيابة أل عن الضمير, فهناك أيضا من نحاة العصر الحديث من أجاز ذلك يأتي على رأسهم الحديث الأستاذ عباس حسن قال في النحو الوافي:" يرى بعض النحاة أن (أل) قد تغني عن الضمير الرابط إذا دخلت على الجملة الاسمية الواقعة نعتا نحو: رأت كتابا, الورق ناعم مصقول, والطباعة جيدة نظيفة, والغلاف متين جذاب, فكأنك قلت: رأيت كتابا ورقه ناعم مصقول, وطباعته...وغلافه. وهذا رأي حسن, مستمد من أمثلة كثيرة مسموعة تبيح القياس عليها بشرط أمن اللبس." [2]، وإلى ذلك ذهب أيضا الدكتور أحمد كشك قال الدكتور كشك:" وقد رأى بعض النحاة الرابط هو (أل) في كلمة (المس), وليس هذا بغريب؛ لأن (أل) بقية من بقايا الروابط القديمة في تاريخ اللغة."([3])

<u>حجة القائلين بالجواز:</u>

احتج القائلون بالجواز بما يأتي:

- وجود تشابه في الاستعمال بين الضمير و(ال), ففي معمول الصفة المشبهة يتصور كونه مضافا لضمير, أو مضافا إلى مضاف إلى الضمير نحو: حسن وجهه, أو حسن وجه أبيه, ومن معموله أيضا أن يكون مضافا لما فيه أل, أو مضافا إلى مضاف لما فيه أل, نحو: محمد حسن الوجه,أو محمد حسن وجه الأب. قال ابن جني:" وإنما اختاروا هنا تعريف الوجه لأنه منقول من قولهم : مررت برجل حسن وجهه هذا أصل الكلام فلما سلبوه تعريف الإضافة عوضوه منه تعريف اللام فقالوا: مررت برجل حسن الوجه."

(إن يتبعون إلا الظنَّ) أنهم شركاءُ، وعند الكوفيين تكون أل عوضاً من الضمير تقديره: "إن يَتَّبعون إلا ظنَّهم أنهم شركاءُ. والأحسنُ أن لا يُقَدَّر للظن معمولٌ؛ إذ المعنى: إن يتبعون إلا الظن لا اليقين.

قوله جل شأنه في سورة عبس: قُتِلَ الْإِنْسانُ ما أَكْفَرَهُ مِنْ أَيِّ شَيْءٍ خَلَقَهُ مِنْ نُطْفَةٍ خَلَقَهُ فَقَدَّرَهُ ثُمَّ السَّبِيلَ يَسَّرَهُ ثُمَّ أَماتَهُ فَأَقْبَرَهُ ثُمَّ إِذا شاءَ أَنْشَرَهُ كَلَّا لَمَّا يَقْضِ ما أَمَرَهُ [عبس: 17 - 23].

قوله سبحانه: ثُمَّ السَّبِيلَ يَسَّرَهُ [عبس: 20]،يصح أن يكون المراد بالسبيل طريق خروجه من بطن أمه، فتكون «أل» عوضا عن الضمير، والمعنى: ثم سبيله، أي طريق خروج الإنسان من بطن أمه، يسره الله له، وسهل عليه خروجه. الدر المصون 210/8.

ومن وقوع الألف واللام خلفا عن الضمير في غير هذا الباب قوله تعالى (فأمّا مَن طغى* وآثر الحياة الدُّنيا * فإنَّ الجحيم هي المأوى * وأمّا من خاف مقامَ ربّه ونهى النَّفس عن الهوى * فإنّ الجنّة هي المأوى). ومن ذلك قول الأعشى القيسي:

وأمّا إذا ركبُوا فالوجُو ... هـ في الرَّوْع مِن صدأ البيضِ حُمّ

أي فوجوههم، فجعل الألف واللام خلفا عن الضمير، ومن ذلك قول الآخر:

ولكن نرى أقدامنا في نعالكم ... وآنفنا بين اللحى والحواجب

أي بين لحاكم، فجعل الألف واللام خلفا عن الضمير. **انظر عون الحنان في شرح الأمثال في القرآن47/1.**

[1]() دليل الطالبين لكلام النحويين 34/1.

[2]() النحو الوافي 479/3.

[3]( ) التحليل النحوي للجملة الاسمية ص 32.

ومن أحوال فاعل نعم وبئس أن يكون محلى بال أو مضافا لما فيه ال نحو: نعم الرجل, ونعم صاحب الرجل, كما أنه يأتي ضميرا مستترا, في قولهم: نعم رجلا, وهنا تصبح قيمة ال مساوية للضمير.([1])

- استواء تعيين السابق بالضمير و(ال), قال ابن مالك:" : لما كان حرف التعريف بإجماع مغنيا عن الضمير في نحو: مررت برجل فأكرمت الرجل، جاز أن يغني عنه في غير ذلك لاستوائهما في تعيين الأول، ولذلك لم يختلف في جواز مررت برجل حسنٍ وجهُ أبيه." ([2]) شرح التسهيل

كذلك, قولهم:" إن المعرف بـ(ال) في معنى المضاف بالإضافة العهدية, إذ لا فرق بين قولك: رأيت الأمير , ورأيت أمير البلد".([3])

- عدم الحاجة إلى تكلف تقدير ضمير محذوف, فما لا يحتاج إلى تقدير أولى.

ب- الفريق المانع لنيابة (ال) عن الضمير:

مذهب أكثر البصريين أن (أل) لا تنوب عن الضمير, لأن أل حرف والضمير اسم, ومن ثم لا يصح نيابة الحرف عن الاسم, وعلى هذا الأساس رد البصريون كل ما أوردوه الكوفيون وذلك بتقرير الضمير الذي جعلوه في كل هذه الأمثلة هو الرابط إذ إبدال اللام من الضمير فيما يشترط فيه الضمير قبيح. والحرف لا يكون عوضاً عن الاسم، ولو صح ما ذهب إليه الكوفيون لساغ لنا أن نقول: محمد الأب قائم، بدلاً من أبوه قائم، ولم يقل بذلك أحد. بالإضافة إلى أنه قد ورد التصريح بالضمير مع أل كقول الشاعر:-

رحيبٌ قِطَابُ الجيبِ منها رقيقةٌ ... بِجَسِّ الندامى بَضَّةُ المتجَرِّدِ

فقد جمع الشاعر بين أل والضمير في قوله: الجيب منها. ([4])

وممن منع نيابة (ال) عن الضمير ابن يعيش حيث قال:"وتقول: "مررت بالرجل الحسنِ الوجهُ" برفع "الوجه"، وفيه نظر لخُلُوّه من العائد، وهذه الصفاتُ إنّما عملُها في ضميرِ الموصوف، أو فيما كان من سببه، وجوازُه عند الكوفيين على تنزيل الألف واللام منزلةَ الضمير، فيكون قولهم: "الحسن الوجهُ" بمنزلة "الحسن وجهُه". ويتأوّلون قوله تعالى: {فَأَمَّا مَنْ طَغَى وَآثَرَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا فَإِنَّ الْجَحِيمَ هِيَ الْمَأْوَى وَأَمَّا مَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِ وَنَهَى النَّفْسَ عَنِ الْهَوَى فَإِنَّ الْجَنَّةَ هِيَ الْمَأْوَى} (1) على أن المراد: مأواه، والذي عليه الأكثرُ أنَّه على حذف العائد للعلم بموضعه. والمراد: "مررت بالرجل الحسن الوجهُ منه"، وكذلك الآيةُ، أي: "المأوى له"، والعائدُ قد يحذف تخفيفًا للعلم به، وموضعُ حذفه الصلة للطول، نحوُ: {أَهَذَا الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ رَسُولًا} وقد يحذف من الصفة من نحو ما حكاه سيبويه

---

[1]( ) التحليل النحوي للجملة الاسمية ص 205.

[2]( ) شرح التسهيل 262/1.

[3]( ) حاشية البغدادي على سرح بانت سعاد 696/1.

[4]( ) شرح الرضي على الكافية 210/2. وانظر حاشية الصبان 195/1.

من قولهم: "الناس رجلان؛ رجلٌ أكرمتُ، ورجلٌ أهنتُ"، والمراد: أكرمتُه، وأهنتُه، وأنشد [من الوافر]:

فما أدري أغيَّرَهم تناءٍ ... وطولُ العهدِ أم مال أصابوا

أراد أصابوه، فحذف الهاء وهو يريدها. " ([1]) وقال في موضع آخر:" فأمّا قوله تعالى. {جَنَّاتِ عَدْنٍ مُفَتَّحَةً لَهُمُ الْأَبْوَابُ} ، فقال بعضهم: إن الألف واللام أغنت عن المضمر العائد، إذ كانت مُعاقِبة للإضافة، والمراد: أبوابها. وهو ضعيف، إذ لو جاز مثل هذا، لجاز "جاءني الذي قام الغلامُ" على إرادةِ "غلامُه". وذلك لا يجوز بلا خلاف. وقال قوم - وهو رأي أكثر البصريين- إن العائد محذوف، والمراد: مفتّحةً لهم الأبواب منها. واختيارُ أبي عليّ أن تكون الصفة مسندة إلى ضمير الموصوف، فيكون على هذا في "مفتّحة" ضميرُ "الجنّات", لأنّه يقال: "فُتحت الجنّات"، إذا فُتحت أبوابُها. وفي التنزيل: {وَفُتِحَتِ السَّمَاءُ فَكَانَتْ أَبْوَابًا} ، وتكون "الأبواب" مرتفعة على البدل من الضمير في "مفتّحة" بدلِ البعض من الكلّ، بمنزلة قوله تعالى: {وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا} ." ([2]).

قال العكبري:" وأما ارتفاع (الأبواب) ففيه ثلاثة أوجه أحدها هو فاعل مفتحة والعائد محذوف أي مفتحة لهم الأبواب منها فحذف كما حذف في قوله ({ فإن الجحيم هي المأوى }) أي لهم والثاني هي بدل من الضمير في مفتحة وهو ضمير الجنات والأبواب غير أجنبي منها لأنها من الجنة تقول فتحت الجنة وأنت تريد أبوابها ومنه ({ وفتحت السماء فكانت أبوابا }) والثالث كالأول إلا أن الألف واللام عوض من الهاء العائدة وهو قول الكوفيون وفيه بعد." ([3])

وقال أيضا في اللباب في سياق حديثه عن رفع الوجه في قولهم: مررت رجل حسن الوجهُ:" وَالسَّادِس الوجهُ بِالرَّفْع وَفِيه ثَلَاث مَذَاهِب أحدُها أنَّه فَاعل والعائد مَحْذُوف تقديرهُ مَرَرْت برجلٍ حسنٍ الْوَجْه مِنْهُ فَحذف للْعلم بِهِ كَمَا قَالَ تَعَالَى: {وأمَّا من خَافَ مقَام ربّه وَنهى النفسَ عَنِ الْهوى فإنَّ الجنَّة هِيَ المأْوى} أَي هِيَ المأوى لَهُ وَمثله حذف الْعَائِد فِي الصِّلَة وأشباهها وَالثَّانِي أنَّ فِي (حسن) ضمير فَاعل والوجهُ بدلٌ مِنْهُ وَجَاز ذَلِك لما كَانَ الْوَجْه جُزْءا من الرجل وَالرجل مشتملٌ عَلَيْهِ وَلَا حذف على هَذَا الْوَجْه, وَالثَّالِث أنَّ الْألف وَاللَّام بدل من الْهَاء وَهُوَ قَول الفرّاء وَهُوَ فِي غَايَة الضعْف لوَجْهَيْنِ أحدُهما أنَّ الْبَدَل مَا كَانَ فِي معنى الأَصْل وَالْهَاء تعرّف بِالْإِضَافَة وَالْألف وَاللَّام تعرّف بالعهد وهما مُخْتَلِفَانِ وَالثَّانِي أنَّهما لَو كَانَا بَدَلا من الْهَاء هُنَا لكانا كَذَلِك فِي غَيره وَلَيْسَ كَذَلِك أَلا ترى أنَّك لَو قلت زيدٌ الْغُلَام حسن وأنت تُرِيدُ غُلَامه لم يجز." ([4])

---

[1]( ) شرح المفصل 118/4.

[2]( ) شرح المفصل 118/4.

[3]( ) إملاء ما من به الرحمن 211/2.

[4]( ) اللباب في علل البناء والإعراب 446/1.

وممن منع نيابة (ال) عن الضمير الأشموني, قال في سياق حديثه عن الربط في باب الابتداء قال:" قوله: زوجي المس مس أرنب، والريح ريح زرنب، قيل: أل عوض عن الضمير، والأصل مسه مس أرنب وريحه ريح زرنب، كذا قوله الكوفيون وجماعة من البصريين وجعلوا منه: {وَأَمَّا مَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِ وَنَهَى النَّفْسَ عَنِ الْهَوَى، فَإِنَّ الْجَنَّةَ هِيَ الْمَأْوَى} [النازعات: 40]، أي مأواه والصحيح أن الضمير محذوف أي المس له أو منه، وهي المأوى له، وإلا لزم جواز نحو زيد الأب قائم وهو فاسد."([1]).

وقال ابن الخشاب: لا يجوز جاءني زيد الأخ، أي أخوه، اتفاقا([2])

وقال أبو حيان: :" وكون أل عوضاً من الضمير ليس مذهب البصريين ولا يتعين أن يكون عوضاً من الضمير. ([3])

وإلى ذلك ذهب ابن سيدة:" وقرأ الجمهور: الدين بالنصب. في قوله: مخلصا له الدين" وقرأ ابن أبي عبلة: بالرفع فاعلاً بمخلصاً، والراجع لذي الحال محذوف على رأي البصريين، أي الدين منك، أو يكون أل عوضاً من الضمير، أي دينك. ([4])

قال:" والذي أذهب إليه أن الخبر المذكور، لكنه حذف منه عائد يعود على اسم إن، وذلك في قوله: {لا يأتيه الباطل}: أي الباطل منهم".([5])

<u>حجة القائلين بالمنع:</u>

احتج القائلون بمنع نيابة (ال) عن الضمير بما يأتي:

1- بأن (ال) حرف والضمير اسم, ومن ثم لا يصح أن ينوب حرف عن اسم.قال أبو إسحاق الزجاج ردا على ما قاله الكوفيون بجواز نيابة أل عن الضمير في قوله تعالى" مفتحة لهم الأبواب":" إلا أنه على تقدير العربية: الأبواب منه أجود من أن تجعل الألف واللام بدلا من الهاء والألف؛ لأن معنى الألف واللام ليس من معنى الهاء والألف في شيء؛ لأن الهاء والألف أسماء, والألف واللام دخلتا للتعريف, ولا يبدل حرف جاء لمعنى من اسم, ولا ينوب عنه, ها محال." [(6)]

2- الجمع بين أل والضمير, و" لو كان حرف التعريف عوضًا من الضمير لم يجتمعا، إذ اجتماع العوض والمعوض منه ممتنع، وقد اجتمعا في قول طرفة:

رَحيبُ قِطابُ الجيبِ منها رفيقةٌ ... بِجَسِّ النَّدامى بَضَّة المُتَجَرَّدِ

الشاهد: في "الجيب منها".([7]) حيث جمع بين أل والضمير.

3- عدم صحة تقدير الضمير في نحو قولهم: جاءني زيد الأخ.

---

[1]( ) شرح الأشموني 286/1.

[2]( ) شرح الرضي على الكافية 390/2. وانظر حاشية البغدادي على شرح بانت سعاد 696/1.

[3]() البحر المحيط 389/4.

[4]() إعراب القرآن 284/7.

[5]() إعراب القرآن 325/7.

[6]() إعراب القرآن المنسوب للزجاج 323/1.

[7]() شرح التوضيح 50/2, وانظر شرح الكافية الشافية 443/2.

4- عدم جواز قولهم: زيد الأب قائم.
5- عدم جواز قولك: زيد الغلام حسن, وأنت تريد غلامه.

مناقشة الآراء:

من الواضح مما سبق أن سبب الخلاف هو القول بأن (ال) تنوب عن المضاف إليه, لكون الضمير يشغل هذا الموقع النحوي دون النظر إلى الوظيفة التي يؤديها الضمير في الكلام, وهي ربط الكلام بعضه ببعض, وهناك فرق بين الموقع والوظيفة, وإذا كانت الوظيفة الأساسية للضمير هي الربط, فإن اللغة بطبيعتها دائما ما تعطي المتكلم عدة خيارات يستطيع من خلالها نظم كثير من الجمل والنصوص, بناءً على وجود تشابه بين بعض الكلمات في الاستعمال, وتساوي في القيمة والوظيفية, ومن ثم كثيرا ما يحدث أن تقوم كلمة مقام أخرى في أداء وظيفة معينة, واللغة تبيح ذلك ولا تمنعه.

ولعل هذا ما جعل ابن هشام في شرح بانت سعاد ينبه إلى أن": نيابة أل عن الضمير في نحو حسن الوجه من حيث هو ضمير لا من حيث هو مضاف إليه". ([1])

وقال في موضع آخر:" الخلاف في نيابة أل عن الضمير في محل يحتاج للربط من حيث هو ضمير لا من حيث هو مضاف إليه." ([2]) وذلك دفعا لتوهم البعض أنها تنوب عن المضاف إليه في كل حال ضميرا كان أو اسما.

وفيما يبدو أن الكوفيين ومن قال برأيهم من البصريين كانوا ينظرون إلى وظيفة الضمير لا إلى موقعه النحوي, ومن ثم أجازوا أن تقوم أل مقام الضمير في وظيفة الربط وليس في شغل الموقع الإعرابي, وهذا أمر مستمد من اللغة نفسها, خلافا لمن نظر إلى الموقع الإعرابي للضمير, ومن ثم رفض أن يقوم حرف مقام اسم في الموقع الإعرابي وهو ما تبناه أكثر البصريين.

وعلى ذلك يمكن الرد على حجج المانعين, على النحو الآتي:

- إذا كان جمهور البصريين يمنع أن تنوب (ال) مناب الضمير لكونه اسما وال حرفا, فهم بذلك يناقضون أنفسهم, حيث يوجد اتفاق بين النحاة جميعا على أن الواو (واو الحال) تنوب عن الضمير في ربط الكلام, ولم يقولوا إن الواو حرف والضمير اسم.
- أما القول لو كانت (ال) عوضا من الضمير لم يجمع بينهما في قول الشاعر:

رَحيبُ قِطابُ الجيبِ منها رفيقةٌ ... بِجَسِّ النَّدامى بَضَّة المُتَجَرَّدِ

إذ لا يجوز بين العوض والمعوض منه.

قلنا: الجواب من وجهين: أحدهما: أن نقول: لا نسلم أن حرف التعريف الذي في البيت عوض، بل جيء به لمجرد التعريف، فجمع بينه وبين الضمير إذ لا محذور في ذلك.

---

[1] ( ) شرح بانت سعاد ص 28. وانظر مغني اللبيب 78/1 وانظر شرح شذور الذهب 511.
[2] ( ) شرح بانت سعاد ص 28.

ونظير هذا أن التاء في جهة، عوض من الواو التي هي فاء الكلمة، وقد قالوا: وجهة، ولم يُجْعَلْ ذلك جمعا بين العوض والمعوض منه، بل حمل ذلك على أن التاء في وجهة لمجرد التأنيث بخلاف تاء جهة. ([1])

الثاني: أن نقول: سلمنا كون حرف التعريف الذي في البيت عوضًا، إلا أنه جمع بينه وبين ما عوض منه اضطرارًا، كما جمع الراجز بين ياء النداء والمعوض منها في قوله([2]):

إنّي إذا ما حَدَثٌ ألَمَّا ... أقولُ يا اللهُمَّ يا اللهُمَّا.

ومما يقوي كون حرف التعريف عوضا قول الشاعر في صفة صقر:

يأوِي إلى قُنَّة خَلقاء راسية ... حُجْنِ المخالِبِ لا يَغْتالُه الشِّبع

أراد: حجن مخالبه، ولولا ذلك لقال: أحجن المخالب، كما يقال: رجل أحمر الثياب، وأنشد الكوفيون:

أيا ليلةً خُرسَ الدجاجِ سَهِرْتُها ... ببغدادَ ما كادت عن الصُّبح تنجلي

أراد: خرسا دجاجُها، ولولا ذلك لقال: خرساء الدجاج، كما يقال: امرأة حمراء الثياب.([3])

- أما قولهم بعدم صحة تقدير الضمير في بعض الجمل, يرد عليه, بأنه إذا صح التعويض فلا يقاس عليه إلا ما سمع له نظير، ولا يقدح في صحته عدم استعماله في صلة وغيرها على سبيل الاطراد، كما لا يقدح في كون تنوين حينئذٍ عوضا من الإضافة امتناعُ ذلك في إذا وغيرها من الملازمات للإضافة.

لكن شرط التعويض المشار إليه أن يكون فيما يُسْتقْبح خلوه من الضمير والألف واللام معا، فلا يجعل من ذلك نحو: البُرُّ الكُرُّ بستين، لأنك لو قلت: كُرٌّ بستين، فأخليته من الضمير والألف واللام معا لم يُسْتَقْبَح، بخلاف ما تقدم. ([4])

وعلى ما تقدم يمكن القول إنه ليس شرطا أن تنوب (ال) مناب الضمير في كل موضع يكون فيه رابطا, وإنما يجوز نيابتها متى أمن اللبس.

خاتمة:

بعد, فقد حاول البحث إلقاء الضوء على مسألة من المسائل الخلافية في النحو العربي, وهي مسألة نيابة أداة التعريف (ال) عن الضمير في ربط الكلام بعضه ببعض, وقد توصل البحث إلى ما يأتي:

- جواز نيابة (ال) مناب الضمير في ربط الكلام بعضه ببعض, وأن هذا الأمر مستمد من اللغة التي لا تمنع نيابة كلمة عن أخرى في أداء وظيفية ما بشرط أمن اللبس.

- كما بين البحث أن بين (ال) والضمير درجة من درجات التساوي في وظيفة التعيين؛ لأن حرف التعريف يجعل الاسم المقرون به، شبيها بمفرد قصد به التعيين وضعا كالمضمر واسم الإشارة والعلم المرتجل.

---

[1]() شرح التسهيل 262/1.

[2]() الرجز لأبي خراش في المقاصد النحوية 4/ 216, وبلا نسبة في شرح الأشموني 30/3.

[3]() شرح التسهيل 263/1.

[4]() شرح التسهيل 264/1.

- كما أكد البحث على أن هناك فرقا بين الموقع النحوي والوظيفة النحوية, وهو الأمر الذي اعتمد عليه الكوفيون ومن قال برأيهم في هذه المسألة.
- لا يشترط أن تنوب (ال) مناب الضمير في كل موضع صلح فيه الضمير.
- تنوب (ال) مناب الضمير بأنواعه الثلاثة: المتكلم والمخاطب و الغائب, تقول: قبلتُ اليدَ, وقَبِّلْ اليدَ, وقبَّلَ اليدَ, أي: قبلت يدي, وقبل يدك, وقبل يده.
- تعد (ال) عنصرا من عناصر سبك الكلام بعضه ببعض.
- هناك فرق بين الموقع النحوي للكلمة والوظيفة التي تؤديها في الكلام.

المصادر والمراجع:

- ارتشاف الضرب من لسان العرب ,لأبي حيان الأندلسي –تحقيق وشرح د. رجب عثمان محمد –الطبعة الأولى –مكتبة الخانجي –القاهرة 1418-1998.

1- الأشباه والنظائر للسيوطي, تحقيق طه عبد الرؤوف سعد- شركة الطباعة الفنية المتحدة 1975.
2- إعراب القرآن المنسوب للزجاج –تتحقيق إبراهيم الإبياري -مؤسسة النقير-دار التفسير–القاهرة (د.ت).
3- إعراب القرآن المنسوب لابن سيدة, المكتبة الشاملة.
4- الاقتراح في أصول النحو وجدله, لعبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: 911هـ) حققه وشرحه: د. محمود فجال، وسمى شرحه (الإصباح في شرح الاقتراح) دار القلم، دمشقالطبعة الأولى1ا
5- إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن لأبي البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري(538 - 616 هـ) دار الكتب العلمية بيروت لبنانالطبعة: الأولى 1399 هـ - 1979 م.
6- تاج العروس من جواهر القاموس لمحمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق الحسيني، أبو الفيض، الملقّب بمرتضى، الزَّبيدي (المتوفى: 1205هـ) تحقيق مجموعة من المحققين , نشر دار الهداية.
7- التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين, لأبي البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي محب الدين (المتوفى: 616هـ) تحقيق د. عبد الرحمن العثيمين- دار الغرب الإسلامي, الطبعة الأولى، 1406هـ - 1986م.
8- التحرير والتنوير «تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد» لمحمد الطاهر بن محمد بن محمد الطاهر بن عاشور التونسي (المتوفى : 1393هـ) الدار التونسية للنشر - تونسسنة النشر: 1984 هـ.
9- التحليل النحوي للجملة الاسمية للدكتور أحمد كشك, دار الهاني للطباعة والنشر, القاهرة.

10- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك-تحقيق محمد كامل بركات – نشر دار الكتاب العربي للطباعة والنشر – القاهرة1967 م.
11- التصريح بمضمون التوضيح للشيخ خالد الأزهري- دار إحياء الكتب العربية –القاهرة (د.ت).
12- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك لأبي محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادي المصري المالكي (المتوفى : 749هـ) شرح وتحقيق : عبد الرحمن علي سليمان دار الفكر العربي الطبعة الأولى 1428هـ - 2008م
13- الجنى الداني في حروف المعاني لأبي محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادي المصري المالكي (المتوفى: 749هـ) تحقيق: د فخر الدين قباوة -الأستاذ محمد نديم فاضل- دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان, لطبعة الأولى، 1413 هـ - 1992 م.
14- حاشية البغدادي على شرح بانت سعاد لابن هشام, لعبد القادر بن عمر البغدادي, نشر الجمعية الألمانية للبحث العلمي, دار صادر- بيروت1980.
15- حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك,للشيخ محمد الخضري, دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع1929م.
16- حاشية الصبان على شرح الاشموني – دار إحياء الكتب العلمية –القاهرة (د-ت).
17-
18- الخصائص لأبي الفتح عثمان بن جني –تحقيق د. محمد على النجار – الطبعة الثانية –دار الهدى (د-ت).
19- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون لأبي العباس، شهاب الدين، أحمد بن يوسف بن عبد الدائم المعروف بالسمين الحلبي (المتوفى: 756هـ) تحقيق: الدكتور أحمد محمد الخراط, دار القلم، دمشق.
20- دليل الطالبين لكلام النحويين لمرعي بن يوسف بن أبى بكر بن أحمد الكرمى المقدسي الحنبلى (المتوفى: 1033هـ) , إدارة المخطوطات والمكتبات الإسلامية - الكويت 1430 هـ - 2009 م.
21- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني, للألوسي –محمود أبو الفضل الألوسي-دار إحياء التراث العربي –بيروت (د.ت).
22- سر صناعة الإعراب, لابن جني, حققه وعلق عليه أحمد فريد أحمد – المكتبة التوفيقية –القاهرة (د.ت).-
23- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك –تحقيق الشيح محمد محيي الدين – المكتبة العصرية –بيروت 1993م.

24- شرح التصريح على التوضيح للشيخ خالد الأزهري – دار إحياء الكتب العربية – القاهرة (د-ت).
25- شرح الرضي على الكافية في النحو, للرضي الاستربازي- دار الكتب العلمية –بيروت –لبنان(د.ت).
26- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب لابن هشام الأنصاري –تحقيق د. عبد الغني الدقر – الطبعة الأولى – الشركة المتحدة للتوزيع –دمشق 1984م.-
27- شرح قطر الندى وبل الصدى لابن هشام الأنصاري – تحقيق الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد –المكتبة العصرية (د-ت).
28- شرح المفصل لابن يعيش –عالم الكتب –بيروت (د.ت).
29- عون الحنان في شرح الأمثال في القرآن لعلي أحمد عبد العال الطهطاوي; دار الكتب العلمية – بيروت.
30- الفسر شرح ابن جني الكبير على ديوان المتنبي لابن جني, تحقيق د. رضا رجب, دار الينابيع – دمشق الطبعة الأولى2004.
31- كتاب اللامات لأبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق –تحقيق مازن المبارك- الطبعة الثانية-دار الفكر –دمشق1985 م.
32- الكتاب لسيبويه –تحقيق د. عبد السلام هارون –الطبعة الأولى –دار الجيل –بيروت (د-ت).
33- الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل, لأبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري الخوارزمي تحقيق: عبد الرزاق المهدي. دار النشر : دار إحياء التراث العربي – بيروت
34- كناشة النوادر) القسم الأول); لعبد السلام هارون; مكتبة الخانجي; سنة النشر: 1405 - 1985.
35- اللباب في علل البناء والإعراب.لأبي البقاء محب الدين عبد الله بن الحسين بن عبد الله . تحقيق غازي مختار طليمات –الطبعة الأولى –دار الفكر- دمشق 1995م....
36- لسان العرب لابن منظور-محمد بن المكرم –دار صادر –بيروت (د.ت).
37- المدارس النحوية لأحمد شوقي عبد السلام ضيف الشهير بشوقي ضيف (المتوفى: 1426هـ) دار المعارف..
38- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز, لأبي محمد عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن بن تمام بن عطية الأندلسي المحاربي (المتوفى: 542هـ) المحقق: عبد السلام عبد الشافي محمد الناشر: دار الكتب العلمية - بيروتالطبعة: الأولى - 1422 هـ
39- مسائل خلافية في النحو, لأبي البقاء العكبري –حققه وقدم له محمد خير الحلواني –الطبعة الأولى –دار الشرق العربي –بيروت 1412 - 1992 م.

40- معاني القرآن لأبي زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي الفراء (المتوفى: 207هـ) تحقيق: أحمد يوسف النجاتي / محمد علي النجار / عبد الفتاح إسماعيل الشلبي- دار المصرية للتأليف والترجمة - مصرالطبعة الأولى.
41- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب –لابن هشام الأنصاري –تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد –الطبعة الأولى –المكتبة العصرية –بيروت 1999 م.
42- المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الالفية للمؤلف العيني بدر الدين محمود من موقع مكتبة المدينة.
43- المقتضب صنعة أبي العباس المبرد-تحقيق.محمد عبد الخالق عضيمة – القاهرة 1399هـ.
44- المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الالفية للمؤلف العيني بدر الدين محمود من موقع مكتبة المدينة.
45- المدارس النحوية لأحمد شوقي عبد السلام ضيف الشهير بشوقي ضيف (المتوفى: 1426هـ) دار المعارف..
46- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع للسيوطي, تحقيق د. عبد الحميد هنداوي –المكتبة التوفيقية –مصر(د.ت).
47- النحو الوافي.عباس حسن-الطبعة السادسة –دار المعارف (د.ت).